

Distr.: General
4 December 2008
Arabic
Original: English



تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد

أولاً - مقدمة

- ١ - يقدم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس الأمن ١٨٣٤ (٢٠٠٨) المؤرخ ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، الذي مدد فيه المجلس ولاية بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد لغاية ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٩ وأعلن اعتزامه الإذن بنشر قوة عسكرية تابعة للأمم المتحدة لمتابعة القوة العسكرية بقيادة الاتحاد الأوروبي في تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى، وذلك رهناً بقرار من مجلس الأمن.
- ٢ - ويقدم هذا التقرير ما استجد من تطورات فيما يتعلق بولاية بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد منذ تقريره الأخير المؤرخ ١٢ أيلول/سبتمبر (S/2008/601) والإحاطة التي قدمها ممثلي الخاص إلى المجلس في ١٩ أيلول/سبتمبر (انظر S/PV.5976). ويستعرض التقرير الأعمال التحضيرية التي جرت بالتعاون الوثيق مع الاتحاد الأوروبي لنقل السلطة من قوة الاتحاد الأوروبي إلى العنصر العسكري للأمم المتحدة، بما في ذلك الخيارات المتعلقة بحجم وهيكل وولاية الوجود العسكري المقترح للأمم المتحدة في تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى.

ثانياً - استكمال التطورات المستجدة

ألف - التطورات السياسية في تشاد

- ٣ - في ١٥ أيلول/سبتمبر، أصدر الرئيس إدريس ديبي مرسوماً أعاد بموجبه تعيين أو نقل محافظين جدد في جميع مناطق البلد البالغ عددها ٢٢ منطقة، وتعيين ولاية وأمناء عامين جدد في كافة الإدارات البالغ عددها ٦٠ إدارة. وفي ٩ تشرين الأول/أكتوبر، أصدر الرئيس مرسوماً يعيد بموجبه تنظيم الإدارة الإقليمية، بما في ذلك إنشاء أربع مناطق إدارية جديدة.



٤ - وأحرز أثناء الفترة المشمولة بالتقرير بعض التقدم المحدود نحو تنفيذ الإصلاحات الانتخابية. وتلقى البرلمان الذي افتتح دورته الثانية في ٦ تشرين الأول/أكتوبر إحاطة بشأن مشاريع القوانين المتعلقة بقانون الانتخاب وإنشاء اللجنة الوطنية للانتخابات وفقاً لما نص عليه اتفاق الإصلاح الانتخابي المبرم في ١٣ آب/أغسطس. غير أن الحكومة لم توافق بعد على مشاريع القوانين ولم تقدمها إلى البرلمان لينظر فيها رسمياً.

٥ - وتواصلت الجهود الرامية إلى تطبيع العلاقات بين تشاد والسودان، وفقاً لما نص عليه اتفاق داكار المبرم في ١٣ آذار/مارس ٢٠٠٨. وفي هذا السياق، قام وفد من الاتحاد الأفريقي يرأسه رئيس بوروندي السابق، بيير بويويا، بزيارة إلى نجامينا في الفترة من ١١ إلى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر. وفي اجتماعات عقدت مع كبار المسؤولين، بمن فيهم الرئيس ديبي، أكد وفد الاتحاد الأفريقي دعمه لاتفاق داكار وحث الحكومة على الوفاء بالتزامها بإعادة العلاقات الدبلوماسية مع السودان.

٦ - ووفقاً للاتفاق الذي تم التوصل إليه في اجتماع ثلاثي استضافته الجماهيرية العربية الليبية في طرابلس يومي ٢٢ و ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر، تبادلت حكومتا تشاد والسودان السفراء في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر.

٧ - وفي ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، أصدر فريق الاتصال بشأن اتفاق نجامينا لدى احتتام اجتماعه في نجامينا بلاغاً ذكر فيه أنه وافق على إيفاد بعثة تقييم بهدف إنجاز الترتيبات اللازمة لإنشاء قوة للسلام والأمن ونشرها على طول الحدود الفاصلة بين تشاد والسودان. وينص مفهوم قوة السلام والأمن على نشر قوة مراقبة ورصد تباشر عملها في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. وبالإضافة إلى إنشاء مواقع للمراقبة، يعتزم كل من تشاد والسودان نشر ١٠٠٠ عنصر من قواته على المناطق الحدودية لكل منها.

٨ - وفي ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر، التقى السيد جبريل يينيه باسوليه، الوسيط المشترك للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، بالرئيس ديبي في نجامينا لتبادل الآراء بشأن أزمة دارفور وأثرها على تشاد. وفيما يتعلق بتطبيع العلاقات بين السودان وتشاد، أعرب الرئيس ديبي عن أمله في أن تنفذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها.

٩ - وكجزء من زيارة تطبيع إلى شرق أفريقيا، قام وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، السيد آلان لوغوا، بزيارة إلى تشاد في الفترة من ١٣ إلى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر. وفي اجتماع عقده مع الرئيس ديبي، أكد الأخير قبول تشاد نشر قوات لاحقة للأمم المتحدة وفقاً لما يتوخاه مجلس الأمن في قراره ١٨٣٤ (٢٠٠٨). كما أكد الرئيس أهمية دور البعثة في تيسير عودة اللاجئين والمشردين داخلياً.

باء - جمهورية أفريقيا الوسطى

١٠ - لم تحدث أي تطورات هامة تتصل بولاية البعثة في الجزء الشمال الشرقي لجمهورية أفريقيا الوسطى. بيد أن مجموعة مسلحة مجهولة الهوية قامت في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر بشن هجمات على مخيم "سام أوندجا" للاجئين الذي يقطنه نحو ٣٠٠٠ لاجئ من دارفور. ونجحت قوة الاتحاد الأوروبي، إثر هذه الحادثة، في إجلاء تسعة عاملين في الميدان الإنساني إلى براو.

جيم - الحالة الأمنية

١١ - ظلت الحالة الأمنية على ما هي عليه، وخاصة في شرقي تشاد. غير أن فصل الأمطار يقترب من نهايته وسيزداد احتمال تجدد هجمات الثوار. وأفادت التقارير أن القوات المسلحة الوطنية التشادية وجماعات الثوار قد عززتا موقعيهما على جانبي الحدود التشادية السودانية خلال الأشهر القليلة الماضية، تحسباً لأي هجوم محتمل.

١٢ - وفي غضون ذلك، استمر بلا هوادة الاتجاه المبلغ عنه في السابق والمتعلق بخطف السيارات وعمليات السطو المسلح والجرائم التي تستهدف العاملين في الشؤون الإنسانية والمواطنين التشاديين واللاجئين. ففي ١٧ أيلول/سبتمبر، اقتحمت مجموعة مسلحة مجهولة الهوية مجمع منظمة غير حكومية هي المنظمة الدولية للإغاثة والتنمية، الكائن في غوز بيدا، وسرقت الممتلكات. وأثناء هذه الحادثة، أصيب موظفان بجروح من مدينة ضخمة وتعرض حارسان للأذى. وفرّ أفراد العصاة بنقود وممتلكات. وفي ٢٧ أيلول/سبتمبر، اقتحم ثمانية رجال يرتدون زيّاً عسكرياً مكتب منظمة غير حكومية تدعى "التضامن" وسرقوا نقوداً ومعدات.

١٣ - وأبلغت منظمة "أطباء بلا حدود" البعثة أن مجموعة من العناصر المسلحة مجهولة الهوية شنت في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر هجوماً على بعض القرى التي تحتلها أساساً مجموعة تاما الإثنية وتقع بالقرب من بلدة بيراك، التي تبعد نحو ٦٠ كم جنوب شرق غويريدا. وأكدت السلطات المحلية أن ثمانية مدنيين قد قتلوا وجرح عدة أشخاص آخرين، وأنه تم تدمير عدد يتراوح بين ٢٤٠ متراً و ٣٠٠ متراً.

١٤ - وفي ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، أفادت قوة الاتحاد الأوروبي بأن طائرتي هليكوبتر سودانيتين من طراز (MI-24) أطلقتا النار على إحدى دورياتها لمراقبة الطرق، بالقرب من بيراك الواقعة في شرقي تشاد. ولم تقع أية إصابات، إنما دمرت مركبتان تابعتان لقوة الاتحاد الأوروبي.

١٥ - وأكدت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام أنه ما زالت هناك كميات هائلة من الذخائر غير المنفجرة وغيرها من مخلفات الحرب من المتفجرات مبعثرة في جميع أنحاء شرقي تشاد نتيجة النزاعات التي حصلت في الثمانينات وفي السنوات الأخيرة. وما زال هذا الأمر يشكل مخاطر أمنية شديدة على السكان وعلى العاملين في دعم توفير المساعدة الإنسانية. وفي هذا الصدد، سجل الفريق الاستشاري المعني بالألغام، الذي أخذ يعمل منذ تموز/يوليه ٢٠٠٨ في أبيشييه وآم زوير مقتل ١٧ شخصاً وجرح ٨٧ آخرين من جراء الألغام والذخائر غير المتفجرة خلال الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠٠٨. ويمثل الأطفال نسبة سبعين في المائة من هؤلاء الضحايا. وفي مسعى لتخفيف وطأة هذا الخطر، أوفد فريق من الأمم المتحدة معني بمكافحة الألغام إلى مقر البعثة في منتصف عام ٢٠٠٨ لتنسيق ورصد أنشطة إزالة الذخائر غير المتفجرة ومخلفات الحرب من المتفجرات.

دال - الوضع الإنساني

١٦ - لا تزال منطقة شرق تشاد تواجه تحدياً إنسانياً صعباً. فقد أصبح لدى المجتمعات المحلية المضيفة ما يزيد عن ٢٩٠ ٠٠٠ سوداني لاجئ و ١٨٠ ٠٠٠ من المشردين داخليا و ٧٠٠ ٠٠٠ فرد آخرين يحتاجون إلى الغذاء والمياه والرعاية الصحية. ويقدر حالياً أن هناك ٥٠٠ ٠٠٠ شخص يتلقون المساعدة. ومن غير المحتمل أن يعود اللاجئون إلى دارفور وجمهورية أفريقيا الوسطى وسيواصلون الاعتماد بشكل كبير على المساعدة الخارجية حتى يكفل لهم الأمن النسي. وفي الوقت ذاته، ما زال انتشار الهجمات التي تشنها عصابات مدججة بالأسلحة والتي تستهدف العاملين في الميدان الإنساني يقوض بشدة قدراتهم على الوصول إلى المحتاجين.

١٧ - وفي مخيم اللاجئين في أم ناباك (منطقة وادي فيرا)، أكرهت مجموعة من النساء في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، على دخول منطقة يقوم فيها موظفو مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بتسجيل اللاجئين. وقد تطورت هذه الحادثة إلى هجوم عنيف ضد العاملين في مفوضية شؤون اللاجئين والمنظمات غير الحكومية. وتمكن رجال درك من اللجنة الوطنية لاستضافة اللاجئين وإدماجهم من استعادة النظام في نهاية المطاف بمساعدة من قوة الاتحاد الأوروبي وقاموا بإجلاء العاملين في المجال الإنساني. وقد حال إلى الآن الوضع الأمني في المخيم دون عودة العاملين في المجال الإنساني.

١٨ - وأبقت اللجنة الدولية للصليب الأحمر منذ الهجوم الذي تعرضت له في ٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠٨ إحدى موظفاته التي أطلقت النار عليها وأصيبت بجروح (الفقرة ١٦ من الوثيقة S/2008/601) على تنفيذ بعض الأنشطة الضرورية فقط في كيرفي، مثل توفير المياه

والرعاية الصحية. وبدأت في أيلول/سبتمبر، بدعم من مفوضية شؤون اللاجئين والبعثة عملية مصالحة بين مختلف المجتمعات المحلية في كير في سعياً لتحقيق استقرار الوضع.

١٩ - وعقدت حلقة العمل بشأن عملية النداء الموحد للفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨ في نجامينا يومي ٣ و ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨. ولم يقدم المانحون حتى الآن سوى ٣٥ في المائة من المبلغ المحدد لعام ٢٠٠٨ وهو ٢٨٨ مليون دولار. وسيحول هذا النقص الكبير دون تنفيذ العديد من المشاريع التي يفترض أن تلبي احتياجات أشد الفئات ضعفاً. ولتجنب هذا الوضع، ضخ الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ نحو ٦,٥ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة لدعم مشاريع ينقصها التمويل مدرجة في إطار عملية النداء الموحد هذه، بينما تتواصل الجهود لتعبئة موارد أخرى.

٢٠ - وفي الفترة من ٢١ إلى ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر، قام السيد جون هولمز، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، بزيارة إلى تشاد لتقييم الوضع الإنساني ومدى الاستجابة للطوارئ، ولا سيما في شرقي تشاد. وأطلع السيد هولمز في اجتماع عقده مع كبار المسؤولين الحكوميين، ومنهم يوسف صالح عباس رئيس الوزراء، على نتيجة تقييمه بأن وضع اللاجئين والمشردين داخلياً قد لا يسوى في المستقبل القريب. وأثناء تأكيده على مبدأ العودة الطوعية، دعا إلى وضع استراتيجيات تهدف إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي. كما أعرب عن القلق إزاء انتشار الهجمات على العاملين في مجال المساعدة الإنسانية أو مضايقتهم.

ثالثاً - تنفيذ ولاية بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد

٢١ - بلغ قوام بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٨٦٣ شخصاً، منهم ٢٣٦ من أفراد شرطة الأمم المتحدة و ٤٦ ضابط اتصال عسكري. وغالبية هؤلاء الأفراد متركزون في نجامينا (المقر) وأبيشي. والجهود جارية لإظهار حضور البعثة في غبريدا وغوز بيدا وفرشانة وبيراو. وبقصد تعزيز أنشطة البعثة لدعم ولايتها في الشرق، نقلت نائبة ممثلي الخاص مكتبها مؤخراً من نجامينا إلى أبيشي.

ألف - شرطة الأمم المتحدة والمفرزة الأمنية المتكاملة

٢٢ - اتخذ خلال الفترة المشمولة بالتقرير عدد من الخطوات الأساسية من أجل تدريب ونشر المفرزة الأمنية المتكاملة في مواقع في شرقي تشاد. وفي ٢٧ أيلول/سبتمبر وقع الرئيس ديبى المرسوم الذي يقضي رسمياً بإنشاء المفرزة الأمنية المتكاملة. وقدمت السلطات التشادية إلى البعثة في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر قائمة تتضمن تعيين ٧١ من قادة المفرزة وتحدد

مهامهم. واتفقت السلطات التشادية والبعثة على جدول زمني لنشر المفزة في خمسة مراكز رئيسية للشرطة (أبيشي وفرشانة وغوز بيدا وإيريا) و ١٢ نقطة للشرطة (بالقرب من ١٢ مخيما للاجئين تابعة لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين) في شرقي تشاد. وفي ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، وقع الرئيس مرسوما ثانيا لتعيين قائد المفزة بالإضافة إلى نائبين له (أحدهما مسؤول عن العمليات والآخر مسؤول عن الإدارة). ونُشرت المجموعة الأولى المكونة من ٢٩ فردا في أبيشي في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر. ويحتفظ أفراد المفزة الآن بحضور في أبيشي (٥٨ فردا)، و غوز بيدا (٥٣ فردا)، و فرشانة (٥١ فردا)، وإيريا (١٧ فردا). ويجري نشر مزيد من الأفراد.

٢٣ - وقد أكملت البعثة تدريب ١٠٩ من أفراد المفزة الجدد. وأقيمت حفلة تخريج المتدربين الجدد في نجامينا في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر. وبعد أخذ التناقص الطبيعي بعين الاعتبار فإن العدد الكلي للأفراد المدربين يبلغ الآن ٤١٨ فردا. وقد بدأت في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر دورة تدريب الفوج التالي المكون من ٢٢٢ فردا. وإذا توافر مرشحون مناسبون وأُبقِيَ على الجدول الزمني الحالي للتدريب فإن هدف تدريب ٨٥٠ فردا من أفراد المفزة يمكن أن يُنجز بحلول كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩.

٢٤ - ويتمثل التحدي اللوجستي الرئيسي الذي يؤثر على نشر أفراد شرطة الأمم المتحدة والمفزة في النقص الشديد في أماكن الإقامة والهياكل الأساسية الملائمة وعدم توافر الأيدي العاملة الماهرة للاضطلاع بأعمال الإنشاءات. وشيدت البعثة حتى الآن أربعة من مراكز للشرطة الخمسة الواردة في الخطة والمخصصة لشرطة الأمم المتحدة والمفزة الأمنية المتكاملة. وفي الموقع الخامس، وهو غوز بيدا، سيكون من الضروري العمل داخل الخيام إلى حين التغلب على المعوقات اللوجستية. وتم نشر مولدات كهربائية و ٢٢ مركبة للمفزة في المواقع الخمسة. واتفق على أن يتخذ أفراد المفزة ترتيبات خاصة للعيش داخل المجتمع المحلي وأن يتلقوا علاوة إضافية مقابل ذلك، إلى حين تأمين المرافق السكنية. ومع ذلك وفرت خيام للمفزة.

٢٥ - ويتمركز الآن ما مجموعه ١١٨ فردا من أفراد شرطة الأمم المتحدة في مراكز الشرطة الخمسة المذكورة سابقا (أبيشي (٤٠)، فرشانة (٣٤)، غوز بيدا (٤)، غوز بيدا (٢٤)، إيريا (١٦))، ويقومون بزيارات إلى ١١ نقطة للشرطة. وبسبب انعدام الأمن لم يتييسر السفر إلى النقطة الثانية عشرة القريبة من مخيم أورى كاسوني (شمال شرق باهاي).

باء - العدالة والإصلاحات

٢٦ - عينت حكومة تشاد خلال الفترة المشمولة بالتقرير ١٨٠ قاضيا جديدا من قضاة التحقيق الذين يعتزم نشرهم في جميع أنحاء البلد، وبشكل رئيسي في الشرق. وواصلت البعثة جهودها من أجل تحديد الاحتياجات إلى مؤسسات العدالة والإصلاح. ويشمل ذلك الاضطلاع ببعثات تقييم في فرشانة وبلتين وإيريبا. وأوفدت بعثة متابعة إلى إيريبا مع ممثلين من الإدارة المركزية للسجون لتحديد مجالات التدخل العاجل. واستمرت البعثة في إسداء المشورة إلى إدارة السجون التشادية على مستوى المقر في نجامينا وعلى المستوى المحلي في أبيشي وإيريبا.

٢٧ - واستمرت البعثة في إجراء تقييم شامل لحالة النظام القضائي في شرقي تشاد، بالاتصال مع وزارة العدل والسلطات القضائية في أبيشي وبلتين. وتحقيقا لذلك الغرض أرسلت البعثة عدة بعثات ميدانية إلى أبيشي وغوز بيدا وبلتين، بالاشتراك مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

جيم - الشؤون المدنية

٢٨ - تواصل تدعيم وجود البعثة في مجالي الشؤون السياسية والمدنية. ففي كيرفي (منطقة دار سيلا)، حيث لا تزال التوترات الطائفية عالية، سعت البعثة إلى تعزيز الحوار بين الطوائف من خلال البرامج التعليمية التي ترعاها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأغذية العالمي ووزارة التعليم. وفي فرشانة يظل نقص إمدادات المياه سببا من أسباب التوتر المحتمل. وما فتئت البعثة تعمل بهذا الصدد مع المجتمع المحلي لوضع استراتيجيات للحد من التوترات.

دال - حقوق الإنسان

٢٩ - أوفدت البعثة خلال الفترة المشمولة بالتقرير بعثات للتحقيق والرصد في مجال حقوق الإنسان إلى مخيمات اللاجئين في أورى كاسوي وأم نابات، وإيريديمي، وتولوم، وفرشانة، وبريجين، وتريغين، وغاغا، وجبل. وإضافة إلى ذلك، قام موظفو البعثة بزيارة مواقع المشردين داخليا في كالوما وغورونكوم وعدة قرى وبلدات منها حجر حديد وإيريبا وبلتين وغوز بيدا وتومتوما وبوروتا. وخلال هذه الزيارات سجل موظفو البعثة عدة حالات اغتصاب، منها حالتان متعلقتان بقُصّر في مخيم فرشانة للاجئين. وفي إحدى هذه الحالات ألقى الدرك القبض على المعتدي المزعوم واحتجزوه. وفي غوز بيدا تُجري السلطات المحلية تحقيقا في الاغتصاب المزعوم لفتاة في الثامنة من عمرها.

٣٠ - وبدأ الفريق القطري للأمم المتحدة في آب/أغسطس ٢٠٠٨ عملية تحقق عن طريق جمع تقارير عن تجنيد الأطفال في شرقي تشاد، والتثبت من صحتها. وفي هذا الإطار، اضطلعت البعثة بزيارات للتحقق في مخيمات اللاجئين في أوري كاسوني وإيريديمي وبريجين وتريغين في الفترة من ١ إلى ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨. وسجل الفريق ٣٠ حالة تجنيد مزعوم للأطفال جنود في المخيمات، بما في ذلك مزاعم بتورط جماعة حركة العدالة والمساواة المتمردة في دارفور.

٣١ - واستناداً إلى هذه النتائج، دعت البعثة السلطات المختصة إلى إجراء تحقيقات، واتخاذ إجراءات عند الاقتضاء. وتواصلت البعثة بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة المختصة والجهات الإنسانية حث السلطات المحلية على تحديد هوية من يُدعى أنهم يجندون الأطفال أو يسهلون تجنيدهم في المخيمات وفي القرى المجاورة في شرقي تشاد، وإلقاء القبض عليهم وتقديمهم للمحاكمة.

هاء - الشؤون الجنسانية

٣٢ - نظمت البعثة في الفترة من ٦ إلى ٨ تشرين الأول/أكتوبر حلقة عمل بشأن منع العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس ضد اللاجئين والمشردين داخلياً، وبشأن قراري مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨). وضمت حلقة العمل التي افتتحها السيدة الأولى لتشاد، هيندا ديبى اتنو، ٥٣ ممثلاً من الحكومة والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني وفريق الأمم المتحدة القطري. ولمتابعة هذه المبادرة نظمت البعثة في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر حلقة عمل لتدريب المدربين لصالح ٥٢ امرأة في غوز بيدا.

٣٣ - وواصلت البعثة دعم الجهود المبذولة لزيادة تمثيل الإناث من الضباط ضمن أفراد المفزة الأمنية المتكاملة. وفي ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، عقدت البعثة دورة تدريبية شاركت فيها ٥٠ مجنّدة جديدة في المفزة، لتوعيتهن بالمسائل المتعلقة بتوفير حماية كافية ومناسبة للنساء والأطفال. وفي الفترة من ١٣ إلى ١٧ تشرين الأول/أكتوبر، قدمت البعثة عشر دورات تدريبية أخرى للمجنّدين الجدد في المفزة، ومن ضمنهم ٧١ امرأة.

واو - دعم البعثة

٣٤ - كما ذكر آنفاً، عززت البعثة قدرتها على نشر وإدامة أفراد شرطة الأمم المتحدة والمفزة في شرقي تشاد، وذلك عن طريق بناء أربعة مراكز جديدة للشرطة. ويجري حالياً بناء المركز الخامس ومرافق الإقامة. وأبرمت البعثة وحكومة تشاد في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر مذكرة تفاهم بشأن المباني التي رمتها البعثة لاستخدامها كمراكز شرطة

للمفرزة وكمكاتب للبعثة. وسيسمح اعتماد مذكرة التفاهم الآن بالاستمرار في بناء مواقع جديدة. وفي الوقت نفسه، تواصل البعثة تخصيص موارد كبيرة للتخطيط والإعداد لنشر قوة تابعة للأمم المتحدة.

زاي - السلامة والأمن

٣٥ - ظلت الحالة الأمنية خلال الفترة المشمولة بالتقرير على مستوى المرحلة الرابعة في شمال وشرق تشاد وعلى مستوى المرحلة الثالثة في نجامينا والمناطق الجنوبية. وظلت الحالة الأمنية في المناطق الشمالية والشرقية من تشاد على مستوى المرحلة الرابعة بسبب التوترات المتواصلة على الحدود، وقطع الطرق واستمرار خطر الإجرام، وهو ما عقّد سبل الوصول إلى الفئات السكانية المستضعفة.

حاء - ضباط الاتصال العسكري

٣٦ - يواصل ضباط الاتصال العسكري للبعثة (٤٤) من أصل القوام المأذون به البالغ ٥٠ ضابطاً اتصالحهم مع قوة الاتحاد الأوروبي في نجامينا وأيشي وفرشانة وغوز بيدا وإيريا وغيريدا وبراو في جمهورية أفريقيا الوسطى. ونشرت البعثة خلال الفترة المشمولة بالتقرير أربعة من ضباط الاتصال العسكري من أجل إقامة وجود لها في إيريا.

رابعا - نشر قوة الاتحاد الأوروبي

٣٧ - في الوقت الحاضر، ينتشر ٣٣٠٠ فرد تابعين لقوة الاتحاد الأوروبي في منطقة العمليات. وفي ٥ تشرين الثاني/نوفمبر، وقّع خافيير سولانا، الممثل السامي للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي، اتفاقاً مع الاتحاد الروسي بشأن ضم أربع طائرات عمودية وحوالي ١٠٠ فرد إلى قوة الاتحاد الأوروبي.

٣٨ - واستمرت قوة الاتحاد الأوروبي في العمل بشكل وثيق مع البعثة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وشمل ذلك توفير حراس لقوافل البعثة والمفرزة. واستمرت قوة الاتحاد الأوروبي في تنظيم دوريات مع التركيز على المناطق التي يعاني فيها السكان المحليون والمشردون داخليا واللاجئون وموظفو المساعدات الإنسانية من انعدام الأمن. ونُظمت زيارات إلى ٥٠٠ قرية كوسيلة لبناء الثقة لدى السكان المحليين وتعزيز الأمن.

خامسا - توسيع نطاق وجود بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد عقب انسحاب قوة الاتحاد الأوروبي

٣٩ - طلب مجلس الأمن في قراره ١٨٣٤ (٢٠٠٨) معلومات مستجدة بشأن التخطيط والأعمال التحضيرية لنقل السلطة من قوة الاتحاد الأوروبي إلى قوة عسكرية تابعة للأمم المتحدة في ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٩، بما في ذلك الخيارات المتعلقة بحجم الوجود العسكري المقترح في جمهورية أفريقيا الوسطى وهيكله وولايته.

٤٠ - وتحقيقا لهذا الغرض، أوفدت إلى تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى خلال الفترة من ٦ إلى ١٣ تشرين الأول/أكتوبر بعثة تقييم تقني تابعة للأمم المتحدة (تضم ممثلين لإدارات عمليات حفظ السلام، والدعم الميداني، والسلامة والأمن، إلى جانب مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومفوضية حقوق الإنسان، وبعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد). ونتيجة للتقييم والمناقشات التي أجرتها بعثة التقييم التقني في الميدان، أدخل مزيد من التنقيحات على الخطة المقترحة للقوة بصيغتها المعروضة سابقا (S/2008/601، الفقرات من ٦٣ إلى ٨١).

٤١ - وفي الوقت نفسه، تجري مشاورات بين الأمانة العامة للأمم المتحدة والبلدان المساهمة بقوات وحكومي تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى لكفالة اتخاذ الترتيبات اللازمة لنشر قوة الأمم المتحدة. وإضافة إلى ذلك، قام فريق تقني تابع لقوة الاتحاد الأوروبي بزيارة استغرقت أسبوعا إلى نيويورك في تشرين الأول/أكتوبر، للعمل مع فريق التخطيط التابع للأمم المتحدة. وأُتفق على الاستمرار في عقد دورات تخطيط مشتركة من هذا القبيل.

٤٢ - وفي ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر، وجه أحمد علام - مي، الممثل الدائم لتشاد لدى الأمم المتحدة رسالة إلى رئيس مجلس الأمن، أرسلت إلى نسخة منها (S/2008/679)، يبين فيها أن حكومته تعتبر أن العملية التي ستضطلع بها الأمم المتحدة "ليست عملية تقليدية لحفظ السلام تنطوي على نوع من 'الحياة' أو 'عدم الانحياز' أو 'المساعي الحميدة' في إطار أي اتفاق للسلام"، وأن قوامها ينبغي ألا يزيد عن ٣٠٠٠ فرد، وأن تكون أفضل تجهيزا من قوة الاتحاد الأوروبي. في وقت لاحق، بعثت السلطات التشادية بمذكرة إلى البعثة طلبت فيها تحديد هيكل قوة الأمم المتحدة وتكوينها ومناطق انتشارها.

٤٣ - وفي أواخر تشرين الأول/أكتوبر، عقد ممثلون كبار من إدارتي عمليات حفظ السلام والدعم الميداني مشاورات مع الممثل الدائم لتشاد ومع أعضاء مجلس الأمن بشأن مفهوم القوة الجديدة.

٤٤ - كما زار كبار ممثلي المقر تشاد لمواصلة التشاور مع حكومتها بشأن مستقبل حضور الأمم المتحدة. وفي الفترة من ٣ إلى ٦ تشرين الثاني/نوفمبر، قامت السيدة سوزانا مالكور، وكيلة الأمين العام للدعم الميداني بزيارة تشاد لتقييم التحديات التي تواجه نشر بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد، لا سيما تلك التي تتعلق بالانتقال من قوة الاتحاد الأوروبي إلى قوة للأمم المتحدة. وفي اجتماعاتها مع كبار المسؤولين في الحكومة، أُبلغت بأنه لا يمكن المضي في المناقشات المتعلقة بالترتيبات اللوجستية الضرورية، مثل تغيير المواقع، إلا في سياق مشاورات أوسع نطاقا بشأن مفهوم العمليات للقوة الجديدة.

٤٥ - ولهذا السبب، قام الفريق تشيكاديبيا أوبياكور، المستشار العسكري لعمليات حفظ السلام، بزيارة إلى تشاد في الفترة من ١٢ إلى ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر للتشاور مع السلطات الوطنية بشأن المفهوم المنقح. وسعى الفريق أوبياكور طوال هذه المشاورات إلى تبديد مشاعر القلق لدى الحكومة.

٤٦ - وخلال هذه المناقشات، كررت السلطات التشادية التأكيد على النقاط الواردة في الرسالة المذكورة أعلاه الواردة من الممثل الدائم لتشاد. وأعربت أيضا عن قلقها إزاء العبء الذي ستشكله تلك القوة على البيئة. فضلا عن ذلك أعرب ممثلو الحكومة عن اتفاقهم من الرأي القائل بأن الحالة الأمنية تحسنت وستستمر في التحسن. وأشاروا في هذا السياق إلى نشر مزيد من القوات الوطنية على طول الحدود مع السودان مؤخرا، وتوقع نشر قوة السلام والأمن.

٤٧ - وفي نهاية المشاورات، أبدت السلطات التشادية استعدادها لقبول حوالي ٣ ٥٠٠ فرد. وأعلنت في نفس الوقت توقعاتها فيما يتعلق بميكل القوة، بما في ذلك قوام الكتائب ومناطق العمليات والعناصر التمكينية. وأخيرا، أعربت السلطات التشادية عن تقديرها لزيارة الفريق أوبياكور وتوقعت أن تتوافر الفرص لإجراء مزيد من الحوار. وفي وقت لاحق، اتصل ممثلي الخاص بحكومة تشاد فأبلغته في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر بأنها مستعدة لقبول قوة من الأمم المتحدة لا يزيد عدد أفرادها عن ٤ ٥٠٠ فرد.

٤٨ - وافق الرئيس ديبي، خلال الاجتماع الذي عقده معه في الدوحة في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، على نشر حضور للأمم المتحدة قوامه حوالي ٤ ٩٠٠ جندي. وفيما يتعلق بوضع الصيغة النهائية للاتفاقات القضائية والقانونية ذات الصلة، شدد الرئيس ديبي على ضرورة أن يعالج الخبراء التقنيون التفاصيل معا. ولهذا الغرض سيسافر إلى نجامينا قريبا فريق من خبراء تابع للأمم المتحدة.

سادسا - مفهوم عمليات قوة الأمم المتحدة

٤٩ - يستند تصميم قوة الأمم المتحدة إلى تحليل للتهديدات، والعوائق المحتملة، وتضاريس الأرض، والمهام الرئيسية الصادر بها تكليف، وقدرات قوة الاتحاد الأوروبي وقوات الأمم المتحدة على تنفيذ الولاية، وكذلك إلى الدروس المستفادة من قوة الاتحاد الأوروبي.

٥٠ - ورغم الأسباب المعقدة لانعدام الأمن في منطقة عمليات بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد، فإن الهجمات التي تشنها العصابات المسلحة تسليحا ثقيلًا تشكل أهم تهديد مباشر ومستمر للسكان المدنيين والعمليات الإنسانية على أساس يومي. وهذا التهديد ذو طبيعة إجرامية. وتنطوي هذه الهجمات في أغلب الأحيان على استخدام قوة النيران العسكرية، بما فيها الأسلحة الثقيلة. ويتطلب التصدي لهذا التهديد أكثر من مجرد أعمال الشرطة ويستلزم ردعا عسكريا. وفي الحالات التي لا ينجح فيها ذلك، يحتاج الأمر إلى تدخل عسكري.

٥١ - وستوجه عمليات القوة المقترحة نحو تحقيق أهداف ردع الأعمال القتالية، وطمأنة السكان المدنيين، وتعزيز إيصال المساعدات الإنسانية، وتنفيذ ولاية بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد، فضلا عن توفير الحماية لموظفي الأمم المتحدة ومنشآتها.

٥٢ - وتتطلب التحديات القاسية التي تفرضها تضاريس المنطقة ومناخها وحالتها الأمنية المتقلبة قوة سريعة الحركة للغاية وقادرة على الاستجابة. وستوفر قوة الأمم المتحدة المقترحة حضورا أمنيا قويا وفعالا وقادرا على الردع بحضوره المرئي، سواء في البر أو في الجو.

٥٣ - ويتطلب ذلك قوة قادرة على تسيير ٢٤ دورية أمنية يوميا عبر منطقة عملياتها، تدعمها قوة احتياطية متحركة بحجم كتبية، تستطيع توفير قدرات احتياطية للتصدي لما ينشأ من تهديدات.

٥٤ - وبالمقارنة مع قوة الاتحاد الأوروبي، سيكون لقوة الأمم المتحدة منطقة عمليات أوسع ومسؤوليات أكثر. وتستلزم على السمة الأخيرة هيئة بيئة أمنية مواتية تمكن المفرزة الأمنية المتكاملة المسلحة تسليحا خفيفا التي بدأ نشرها مؤخرا من العمل.

٥٥ - وكما هو الحال بالنسبة لقوة الاتحاد الأوروبي، فإن أية قوة للأمم المتحدة ستحتاج إلى موارد كافية للهندسة والاتصالات العسكرية، بالإضافة إلى قدرات نقل الجنود جوا. وخلافا لقوة الاتحاد الأوروبي، من المتوقع أيضا أن يستمر وجود قوة الأمم المتحدة خلال العام القادم وما بعده. وبناء عليه فستتطلب أية قوة من هذا النوع إنشاء دعم لوجستي دائم، لا سيما مرافق الإقامة والصرف الصحي والمياه. وسيتم نشر كتائب المشاة على أساس

ترتيبات الاكتفاء الذاتي خلال الفترة الأولية التي تمتد ١٢ شهراً، إلى حين التمكن من إقامة الهياكل اللوجستية اللازمة. وسيكون من الضروري تضمين كل كتيبة عنصراً للهندسة الميدانية الخفيفة.

٥٦ - وستدعو الحاجة إلى أن تناقش الأمم المتحدة مع الدول الأعضاء، على أساس ثنائي، الالتزام بالمساهمة في حالات الضيق الشديد للتخفيف من الأزمات الناشئة. والهدف من هذا الدعم هو كفالة سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة وأصولها في حالة عدم تمكن قوة الأمم المتحدة من مواجهة الوضع.

ألف - قوة الأمم المتحدة في تشاد

٥٧ - لقد أُجريت تنقيحات أخرى على المفهوم المقترح لقوة الأمم المتحدة، بصيغته المعروضة سابقاً (S/2008/601، الفقرات ٦٣-٨١)، والذي كان يتضمن نحو ٦٠٠٠ جندي. وحُدِّدت تخفيضات محتملة تؤدي إلى قوام قدره حوالي ٩٠٠ ٤ جندي. وعند صياغة هذا المفهوم، أُجريت دراسة شاملة للشواغل المستمرة التي أعربت عنها حكومة تشاد. (ويرد بيان منفصل لمقترح حضور القوة في جمهورية أفريقيا الوسطى في الفقرتين ٦٣ و ٦٤ أدناه).

٥٨ - وسيتم تشكيل القوة لكي يكون لها حضور دائم في ستة مواقع بقوام نصف كتيبة في كل موقع (في إيريبا، وغيريدا، وفرشانة، وغوز بيدا أولاً، ثم في باهاي، وكوكو، وغوز عمر لاحقاً). ويترتب على ذلك تشكيل كتائب بالقوام العادي لكتائب الأمم المتحدة البالغ ٨٠٠ جندي للكتيبة، وقوة احتياطية متنقلة بحجم كتيبة تدعمها ١٨ طائرة عمودية.

٥٩ - ويعكس المفهوم المنقح للقوة تعديلات تتعلق بجنود الدعم بالطائرات العمودية، ووحدات الإشارة، والقوات الخاصة، ووحدات الاستطلاع، وكذلك بعض العناصر اللوجستية. وقد اعتبرت هذه التعديلات ممكنة التحقيق من الناحية العملية، وإن لم تكن مثالية، لأنها تحد من الدعم اللوجستي والعوامل التمكينية إلى أدنى حد. وسيترك أي تخفيض إضافي للقوة أثراً كبيراً على فعاليتها ووعيها بالظروف القائمة.

٦٠ - وستتوقف قدرة القوة على مواصلة عملياتها في فترات الأزمات على المساهمة بجنود غير خاضعين لمخاطر وطنية. وستعتمد تلك القوة، في جملة عوامل، على نشر احتياطي الرد السريع وكونه قادراً على أداء مهامه في المراحل المبكرة من الفترة الانتقالية.

٦١ - ونظرا لخطة إنشاء مواقع في باهاي وبالقرب من كوكو - غوز عامر، وكذلك الوجود في جمهورية أفريقيا الوسطى، ستولّد قوة الأمم المتحدة طلبا إضافيا على الطائرات لأغراض العمليات والدعم اللوجستي.

باء - جمهورية أفريقيا الوسطى

٦٢ - تقتصر الأنشطة الحالية لقوة الاتحاد الأوروبي في جمهورية أفريقيا الوسطى على ضمان أمن مطار بيراو وتسيير دوريات بجواره مباشرة وحوله. ولقد زارت بعثة التقييم الفنية التابعة للأمم المتحدة المشار إليها أعلاه بانغي وبيراو في ١٠ و ١١ تشرين الأول/أكتوبر والتقت بممثلين لحكومة جمهورية أفريقيا الوسطى، وقوة الاتحاد الأوروبي، وبعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد، وفريق الأمم المتحدة القطري والجهات الإنسانية. وعلى ضوء هذه المناقشات، قدّر أن التهديدات الأمنية الرئيسية توجد في الشمال الغربي والجنوب الشرقي للبلد. وفي حين أن قيام عناصر مسلحة بأنشطة عبر الحدود في الشمال الشرقي ليس أمراً مستبعداً، لم يستتج الفريق وجود تهديدات دائمة وكبيرة في المنطقة. واستجابة للطلب المحدد لمجلس الأمن بأن يكون للأمم المتحدة وجود عسكري في شمال شرقي جمهورية أفريقيا الوسطى لمتابعة عمل قوة الاتحاد الأوروبي، كانت الخيارات الرئيسية المدروسة كما يلي:

(أ) الخيار ١: نشر مفرزة عسكرية صغيرة تكون على اتصال بالسلطات المحلية والجهات الفاعلة الرئيسية، وتحافظ على وعي محدود بالظروف القائمة، وتقيم وضع مطار بيراو، وتحدّد احتياجات الصيانة. ويستدعي هذا الخيار إنشاء فريق اتصال عسكري صغير مؤلف من نحو ١٥ ضابطاً (يتمركز في تشاد) ويقوم بزيارات روتينية إلى بيراو.

(ب) الخيار ٢: نشر مفرزة عسكرية تتولى حماية القوة في موقع مجمع واحد، وتسيير دوريات محدودة أوسع نطاقاً ضمن منطقة العمليات، وتحتفظ بقدرة للرد السريع، وتقوم بصيانة المطار. ويستدعي هذا الخيار إنشاء مفرزة معززة تتألف من سريتين للمناورات وسرية دعم واحدة للمساندة، بالإضافة إلى قسم صغير للطيران العسكري (نحو ٥٠٠ جندي جميع الرتب).

(ج) الخيار ٣: نشر قوة يمكنها تسيير دوريات ردع واستطلاع في منطقة العمليات (حتى ٣٥٠ كم)، وتحتفظ بقدرة على الرد السريع، وتحافظ على مهبط الطائرات في بيراو وتضمن حمايته، وتوفر حماية للقوة في موقع مجمع واحد. ويستدعي هذا الخيار إنشاء قوة خاصة مؤلفة من كتيبة مشاة آلية للمناورات، مزودة بقدرات التحرك جواً، وقسم

للخدمات الهندسية الأفقية، ومرافق طبية جراحية خاصة بالصدمات (نحو ١٠٠٠ جندي من جميع الرتب).

٦٣ - وعلى ضوء التقييم الذي أجرته بعثة التقييم التقني للمخاطر السائدة، وهو تقييم تؤيده التكاليف الحالية لقوة الاتحاد الأوروبي، يوصى بالخيار ١ كوجود عسكري. وإذا تطلب الأمر وجوداً دائماً، أو تبدلت الظروف والتهديدات السائدة، فيُعتبر أن الخيار ٢ يوفر أفضل توازن بين الوجود العملي والوعي بالظروف القائمة وتوزيع الموارد.

سابعاً - تكوين القوة والتخطيط العسكري

٦٤ - في ١٩ أيلول/سبتمبر، قدمت إدارة عمليات حفظ السلام إحاطة للبلدان التي يحتمل أن تساهم بقوات وتلك التي يحتمل أن تساهم بأفراد من الشرطة بشأن المفهوم الأولي لعمليات البعثة. وأُتيح ذلك يوم ٢ تشرين الأول/أكتوبر بتقديم إحاطة أكثر تفصيلاً للبلدان التي يُحتمل أن تساهم بقوات بشأن المفاهيم العسكرية ومفاهيم الدعم، كما عُقد اجتماع غير رسمي في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر للبلدان المساهمة بقوات. وعقب ذلك، أُرسِلت خلال الأسبوع الأول من تشرين الثاني/نوفمبر مذكرات شفوية إلى البلدان التي يحتمل أن تساهم بقوات تتضمن التماساً بالالتزام بتقديم قوات وموارد لقوة تابعة للأمم المتحدة في تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى، يخضع تكوينها لصدور ولاية بشأنها من مجلس الأمن.

٦٥ - وحتى تاريخه، أبدت ١٦ بلداً رغبتها في النظر بشكل إيجابي في المساهمة في تكوين قوة تابعة لبعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد. وأوضح أحد المساهمين المحتملين إمكانية مساهمته بالاحتياجات من المروحيات. كما بين عدد من المساهمين المحتملين الآخرين أنهم قد يوفرّون قوات، لكن التزامهم المحدد في هذا الصدد يتوقف على تأكيد مسبق بأنه قد تم تأمين عوامل التمكين الرئيسية.

٦٦ - ويجري بذل جميع الجهود لضمان عدم وجود فراغ أمني خلال الفترة الانتقالية. وتحقيقاً لهذه الغاية، فإن الموظفين التابعين لي يعملون بشكل وثيق مع الجهات المساهمة في قوة حفظ السلام التي يقودها الاتحاد الأوروبي لتأمين أكبر عدد ممكن من القوات الملتزمة بالعمل، من جديد، تحت شارة القوة التابعة للبعثة.

٦٧ - وتقوم الأمم المتحدة حالياً بتعيين موظفي المقر الذين يشكلون النواة الأساسية للقوة، والتي سيكون مقرها في الأمانة العامة، لكي يعملوا على تنقيح الخطط التنفيذية. ثم يجري نشرهم بعد ذلك إلى مقر القوة في تشاد في أوائل عام ٢٠٠٩. وسيكون من اللازم لكثائب القطاع وقوة احتياطية، إضافة إلى ما يلزم من الدعم اللوجستي، والنقل، والقدرات الطبية

وقدرات الطيران، أن توجد بالموقع في أبشي خلال المرحلة المبكرة من العملية الانتقالية. ويتوقف ذلك على حصول الأمم المتحدة على التزامات بتوفير ما يكفي من القوات والأصول.

ثامنا - ترتيبات لوجود بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد بعد رحيل قوة حفظ السلام التي يقودها الاتحاد الأوروبي

٦٨ - في تقريره السابق (S/2008/601، الفقرة ٧٩)، ذكرت أنه لأجل أن يتم الانتقال بطريقة سلسة، سيكون من المطلوب، قبل نقل السلطة، إبرام اتفاق مع حكومة تشاد بشأن انتقال ملكية، وحق استخدام، المواقع الخاصة بقوة حفظ السلام التي يقودها الاتحاد الأوروبي، مع ما يتصل بها من هياكل أساسية وحقوق حفر المياه، إلى الأمم المتحدة. ويجري إعداد مشروع مذكرة تفاهم تضيف الطابع الرسمي على الاتفاق بين الأمم المتحدة وحكومة تشاد بشأن تسليم الحق في استخدام جميع المواقع الخاصة بقوة حفظ السلام التي يقودها الاتحاد الأوروبي إلى بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد.

٦٩ - وبعد نقل السلطة في ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٩، ستزداد قوة الأمم المتحدة تدريجياً بانضمام قوات من بلدان مساهمة جديدة. وسيتم إنشاء وجود للقوة في براو، ولكن ذلك مرهون بصدور قرار من مجلس الأمن. كما أن موسم الأمطار سيحد بشدة من نشر القوات والمعدات. ولن يتحقق كامل قوام القوة إلا بعد تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩.

تاسعا - نقاط مرجعية لانسحاب بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد

٧٠ - لقد وُضعت النقاط المرجعية التالية نحو استراتيجية انسحاب البعثة بالتشاور مع فرقة العمل المتكاملة للبعثة بالمقر، بما في ذلك مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومفوضية شؤون اللاجئين والمفوضية السامية لحقوق الإنسان، فضلاً عن البعثة وقد تم وضع النقاط المرجعية التالية لاستراتيجية انسحاب البعثة:

(أ) العودة الطوعية وإعادة التوطين في ظل ظروف آمنة لكتلة حرجة من المشردين داخليا؛

(ب) تجريد مخيمات اللاجئين والمشردين داخليا من السلاح كما يتضح من انخفاض كميات الأسلحة والعنف وانتهاكات حقوق الإنسان؛

- (ج) قدرة السلطات المحلية على توفير الأمن اللازم للاجئين والمشردين داخليا والمدنيين والعاملين في المجال الإنساني؛
- (د) قدرة الوكالات الوطنية لإنفاذ القوانين على المحافظة على القانون والنظام مع احترام المعايير الدولية لحقوق الإنسان؛
- (هـ) التقدم الذي يحرزه جهاز قضائي مستقل وفعال في شرق تشاد يساهم في إنهاء الإفلات من العقاب كما يتضح من حدوث زيادة كبيرة في قدرة قطاع العدالة واستقلاله، واحترامه؛
- (و) نظام مُعزَّز للسجون في شرق تشاد يبنّي على نهج قائم على حقوق الإنسان فيما يتعلق بإدارة السجون.
- ٧١ - سيتم تنقيح هذه النقاط المرجعية مع تطور الحالة، وستشكل الأساس لخطة التنفيذ التي تتبعها البعثة.

عاشرا - الملاحظات والتوصيات

- ٧٢ - تدل الخطوات الأخيرة التي اتخذتها حكومتا تشاد والسودان نحو تطبيع العلاقات بينهما، بما في ذلك إعادة العلاقات الدبلوماسية، على عزمهما على التصدي لمصادر عدم الاستقرار على الصعيد الإقليمي. وتلك خطوات إيجابية تحتاج إلى تعزيز لكي يصبح من الممكن إعادة الاستقرار إلى المنطقة، ولكي لا يعود هناك خطر يهدد حياة المتضررين.
- ٧٣ - وتبقى حكومتا تشاد والسودان مسؤولتان عن ضمان عدم استخدام أراضي كل منهما لإيواء مجموعات المعارضة المسلحة. وفي هذا الصدد، فإنني أشيد بالتزام حكومة تشاد بالتفاوض لإنهاء الصراع، وبدعوها قيادات جماعات المعارضة التشادية المسلحة لإلقاء أسلحتها ومعالجة تظلماتها من خلال المحافل السياسية.
- ٧٤ - وأود أن أنوه بالدور الرئيسي الذي لا زالت حكومة الجماهيرية العربية الليبية تقوم به في تيسير الحوار بين الأطراف المعنية. وإذا تطلبت هذه الجهود مساعدة من الأمم المتحدة، فإن مساعيها الحميدة تظل مفتوحة.
- ٧٥ - وفيما يتعلق بالجهود التي يبذلها الشعب التشادي لإقامة نظام حكم ديمقراطي قابل للبقاء، فإن اعتماد تشريعات بشأن الإصلاحات الانتخابية سيكون بمثابة مؤشر على تصميم الحكومة على القيام بعملية شاملة. وسيطلب التنفيذ الكامل لاتفاق ١٣ آب/أغسطس التزاما

مستمرا من جميع الأطراف وأصحاب المصلحة الرئيسيين. وأنا ممتن للدعم الذي قُدم لهم من المفوضية الأوروبية ومن فريق الأمم المتحدة القطري.

٧٦ - ولكن هذه الجهود لن تؤدي ثمارها على المدى الطويل ما لم تتم معالجة المسألتين الحاسمتين، وهما الإفلات من العقاب والمعارضة المسلحة، بصورة شاملة. وحكومة تشاد مدعوة لاتخاذ موقف قوي في إنهاء الإفلات من العقاب على الأعمال الإجرامية.

٧٧ - وسيحتاج الدعم التقني للجهود المبذولة لتعزيز سيادة القانون وفقا للاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان إلى أن يكون دعما مستمرا. وفي هذا الصدد، فإن مستوى التعاون بين حكومة تشاد والبعثة وفريق الأمم المتحدة القطري، وكذلك الالتزام المستمر من قِبل الجهات المانحة، هما أمران مشجعان.

٧٨ - لقد كانت الجهات المانحة سخية في دعمها للصندوق الاستئماني الذي تديره البعثة. وحتى تاريخه، تعهدت الجهات المانحة بمبلغ ٢١,٦ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، تم استلام ١٨ مليون دولار منها. وقد أدى هذا إلى تمكين البعثة من تيسير تنفيذ برنامج المفزة الأمنية المتكاملة. وبناء على معدل الإنفاق الحالي على برنامج المفزة الأمنية المتكاملة، فمن المتوقع أن تنفذ موارد الصندوق الاستئماني بحلول الربع الأول من عام ٢٠٠٩. وتعمل البعثة بشكل وثيق مع الاتحاد الأوروبي وغيره من الجهات المانحة من أجل عقد مؤتمر للمانحين في بروكسل في أوائل عام ٢٠٠٩. وسيشمل هذا إجراء تقييم شامل لبرنامج المفزة الأمنية المتكاملة، وسينظر في الاقتراح الذي تقدمت به حكومة تشاد بمضاعفة العدد الإجمالي لموظفي المفزة الأمنية المتكاملة. وأود في هذا الصدد تشجيع الجهات المانحة على مواصلة تقديم الدعم اللازم للصندوق الاستئماني.

٧٩ - وحتى يصبح الوضع على الحدود مستقرا ويتم إرساء سيادة القانون، فإن غالبية السكان من اللاجئين والمشردين داخليا في شرق تشاد سيظلون بحاجة إلى المساعدة الإنسانية. إن التقارير الواردة عن ما يجري من تجنيد للجنود الأطفال ووجود أسلحة ورجال مسلحين في مخيمات اللاجئين ومواقع المشردين داخليا الموجودة بالمنطقة هي أمر مقلق على وجه الخصوص. وما زلت أيضا أشعر بقلق عميق إزاء التهديد المستمر للعاملين في المجال الإنساني، الذين اضطروا في بعض الحالات إلى إغلاق عملياتهم. وأود أن أعرب عن إعجابي بتفاني والتزام العاملين في المجال الإنساني الذين يعرضون حياتهم للخطر لضمان تقديم المساعدة الأساسية الداعمة للحياة للفئات الضعيفة.

٨٠ - لقد يسرت قوة حفظ السلام التي يقودها الاتحاد الأوروبي خلال السنة الماضية الظروف التي يمكن في ظلها تقديم هذه المساعدة. وحيث أن ولاية قوة حفظ السلام التي

يقودها الاتحاد الأوروبي ستنتهي في ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٩، لذا قامت الأمم المتحدة بوضع، ثم تنقيح، مفهوم للعمليات لقوة الأمم المتحدة اللاحقة.

٨١ - وينبغي هذا المفهوم على نفس الولاية التي قامت عليها قوة حفظ السلام التي يقودها الاتحاد الأوروبي. ونظرا لأن نشر القوة الجديدة يتسم بالدوام، وللقدر الكبير من الاحتياجات اللوجستية اللازمة، فقد خلص خبراءني إلى أن الحد الأدنى من الاحتياجات للقوة يبلغ نحو ٩٠٠ جندي.

٨٢ - إن توفير عوامل التمكين الرئيسية في الوقت المناسب، وتأمين أكبر عدد ممكن من قوات حفظ السلام التي يقودها الاتحاد الأوروبي والملتزمة بالعمل، من جديد، تحت شارة القوة التابعة للبعثة، سوف يسهلان إنجاز الانتقال السلس. وستعتمد القدرة التشغيلية لهذه القوة على قدرتها في أن تحظى بالحرية الكاملة في التنقل، وفي أن يُنظر إليها على أنها محايدة.

٨٣ - وأرحب بموافقة حكومة تشاد على مفهوم القوة التابعة للأمم المتحدة المكونة من ٩٠٠ جندي. وفي هذا السياق، أود أن أنوه بروح الحوار البناء الذي حظيت به الأمم المتحدة في حوارها مع حكومة تشاد، ولا سيما مع الرئيس ديبي، ووزيره للعلاقات الخارجية، ومع الهيئة الوطنية لتنسيق الدعم المقدم للقوة الدولية.

٨٤ - كما أرحب بالروح التي أبرمت بها حكومة تشاد مؤخرا مذكرة التفاهم مع الأمم المتحدة بشأن أماكن العمل التي قامت البعثة بإعادة تأهيلها لاستخدامها من قِبل مراكز الشرطة التابعة للمفرزة الأمنية المتكاملة ومكاتب البعثة. وهذا أمر مشجع بالنظر إلى حسن توقيت إبرام الاتفاقات التي سيتوقف عليها نشر قوة الأمم المتحدة. وبالمثل، فإنه سيكون من اللازم، قبل نشر القوة الجديدة، وضع الصيغة النهائية لاتفاق تحديد مركز القوات ومذكرة التفاهم اللذين تؤول بمقتضاها ملكية جميع المواقع والهيكل الأساسية التي تستخدمها حاليا قوة حفظ السلام التي يقودها الاتحاد الأوروبي إلى الأمم المتحدة.

٨٥ - إنني أشجع جميع الدول الأعضاء، ولا سيما تلك التي تشارك بالفعل في قوة حفظ السلام التي يقودها الاتحاد الأوروبي، على المساهمة في القوة الجديدة بما يلزم من قوات وعناصر دعم. وتشمل عناصر الدعم الحاسمة على مستشفى من المستوى الثاني وعلى أصول جوية.

٨٦ - وفيما يتعلق بطلب مجلس الأمن بشأن الخيارات المتعلقة بجمهورية أفريقيا الوسطى، فقد تم التشاور مع حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى وأعربت عن استعدادها لقبول وجود قوة تابعة للأمم المتحدة في شمال شرق البلاد. ومن هذا المنطلق، فقد اقترحت ثلاثة خيارات لقوة تابعة للأمم المتحدة.

٨٧ - وعلى هذا الأساس أقدم إلى مجلس الأمن المقترحات الواردة في الفرع السادس أعلاه من حيث صلتها بوجود قوة تابعة للأمم المتحدة في تشاد وفي شمال شرق جمهورية أفريقيا الوسطى للنظر فيها والإذن بها.

٨٨ - وفيما يتعلق بوضع مفهوم يدعم الانتقال السلس بين قوة حفظ السلام التي يقودها الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، أود أن أعرب عن تقديري لاستمرار تعاون الاتحاد الأوروبي وقائد عمليات قوة حفظ السلام التي يقودها الاتحاد الأوروبي، الجنرال باتريك ناش.

٨٩ - وفي الختام أود أن أشيد بممثلي الخاص، فيكتور انجيلو، وإلى التفاني الذي أظهره رجال ونساء بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد، وبالفريق القطري للأمم المتحدة، والمجتمع الإنساني، وقوة حفظ السلام التي يقودها الاتحاد الأوروبي، في جهودهم الرامية إلى الإسهام في السلام والأمن والتنمية في تشاد وشمال شرق جمهورية أفريقيا الوسطى.

